

**التداخل بين السياستين النقدية
والمالية وأهمية التنسيق بينهما
مع إشارة خاصة للعراق**

الدكتور

عبد الجبار هاني عبد الجبار

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

مقدمة:

يعد موضوع التداخل بين السياستين النقدية والمالية من الموضوعات الرئيسة المطروحة للبحث والنقاش سواء على مستوى الدراسة الأكاديمية أم على مستوى وضع وتنفيذ السياستين من الأجهزة التنفيذية المتخصصة ومواقع الالتقاء بين السياستين والمفاصل المشتركة بينهما ونقاط البعد والتعارض كذلك.

وبقدر تعلق الامر بأهداف السياستين النقدية والمالية فمن المفترض ان يكون هناك مستوى عاليا من التنسيق بدرجة أو بأخرى بين السياستين الا ان الخلافات النظرية بين المدارس الاقتصادية المتعاقبة وسيما الكلاسيكية والكينزية والنقدية قد اوجد نوعا من التفضيل لدور واهداف احدى السياستين على الاخرى وبالتبادل وكذلك فقد عمقت هذا الاختلاف تعارض اهداف واجراءات السلطتين النقدية من جانب والمالية من جانب اخر على الصعيد العملي وسيتم بداية تناول الاختلاف التطويري بين السياستين.

وقد تناول البحث حالة التداخل بين السياستين النقدية والمالية من خلال ثلاثة مباحث؛ إذ تناول المبحث الأول الإطار التاريخي للسياسة النقدية والجدل بين أهم النظريات حول فاعلية أي من السياستين النقدية أو المالية، أما المبحث الثاني فقد تناول التداخل بين السياستين والأثر المتبادل بينهما من خلال عناصر مشتركة سواء في الأدوات أم الأهداف، أما المبحث الثالث فقد تناول واقع السياستين النقدية والمالية في العراق بعد عام 2003 تحديداً.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أن السياستين النقدية والمالية تشتركان في التأثير في المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة كما أنهما تتأثران بنفس الوقت بعجز الموازنة العامة.

أسلوب البحث:

اعتمد البحث الاسلوب الاستقرائي الوصفي في التوصل إلى نتائج كل سياسة على حدة والتأثير المشترك لكليهما معاً مطبقاً هذه الآثار على الاقتصاد العراقي كنموذج.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الضرورة الملحة للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية وصولاً للتركيبة المثلى من كليهما.

مشكلة البحث:

تركزت مشكلة البحث الأساسية في تغيير آثار وأهداف السياستين كلاً على حدة وذلك حسب متغيرات الظروف الاقتصادي؛ أي من طبيعة العلاقة بين السياستين والظرف الاقتصادي (التأثير المتبادل).

البعد المكاني:

اتخذ البحث العراق كنموذج لتطبيق التنسيق الأمثل بين السياستين النقدية والمالية.

البعد الزمني:

تناول البحث المدة التي تلت عام 2003 وصولاً إلى عام 2013.

المبحث الأول

السياسة النقدية والمالية إطاراً تاريخي

برز دور السياسة النقدية بشكل واضح بعد ظهور المصارف المركزية وتنامي دورها في العديد من بلدان العالم آنذاك إذ ظهر بنك هولندا (امستردام) سنة 1609 وظهور بنك انكلترا سنة 1694⁽¹⁾، إذ كانت وظائف البنوك المركزية محصورة بتنظيم عرض النقد وضبط الائتمان تلك كانت اهم معالم السياسة النقدية خاصة في ظل اراء المدرسة الكلاسيكية التي كانت سائدة في تلك الفترة إذ اتضحت أراؤها بعد الثورة الصناعية سنة 1760م وظهور افكار آدم سميث في كتابه (ثروة الامم) سنة 1776 والتي امتدت الى الثلاثينيات من القرن الماضي إذ تبلور دور المصارف المركزية واتضح في رسم سياسة نقدية تتناسب مع توسع النشاط الاقتصادي واتساع التبادل التجاري والتخصص وتقسيم العمل وبروز الدورات الاقتصادية التي عانى منها النظام الرأسمالي في مراحل ومستويات متعددة وظهرت الحاجة الى افكار واءاء جديدة تنظم العلاقات والمتغيرات الجديدة في النظام الرأسمالي وهو ما تجلى في افكار المدرسة التقليدية إذ اكدت ادبيات كتاب هذه المدرسة على مبدأ حيادية النقود neutrality of money وان النقود هي غطاء يخفي خلفه المتغيرات الحقيقية للاقتصاد.

كما استند الكلاسيك الى مبدأ الفصل بين المتغيرات الاسمية والحقيقية في الاقتصاد او ما عرف بالازدواجية الكلاسيكية اي انهم فصلوا بين نظرية القيمة. والنظرية النقدية إذ ترتبط الاخيرة بالمستوى العام للأسعار، اما الاولى (القيمة) فقد اكدوا انها تتعلق بالأسعار النسبية التي تحددها عوامل العرض والطلب⁽²⁾، اي ان تقلبات الاسعار تعود الى ثبات مستوى العرض الكلي الذي افترضه عند مستوى الاستخدام الكامل اي ثبات حجم الانتاج على الاقل في الامد القصير.

انطلقت النظرية التقليدية في تحليل دور النقود في الاقتصاد القومي بالاستناد الى معادلة الاقتصادي الامريكي ارفينك فيشر (Irving fisher) وهي⁽³⁾:

$$M.v = P.T$$

اذ $M =$ عرض النقد

$V =$ سرعة تداول النقود وهي عدد مرات تداول وحدة النقد خلال السنة الواحدة.

$P =$ المستوى العام للأسعار

$T =$ حجم المعاملات داخل الاقتصاد القومي

استخدم الكلاسيك هذه المعادلة في تحديد ابعاد وتوجهات السياسة النقدية بعد تحديد سلوك عناصر هذه المعادلة فبافتراض ثبات حجم المعاملات النقدية الحقيقية داخل الاقتصاد T وبافتراض ثبات سرعة التداول V في الاجل القصير لأسباب مؤسسية وكذلك عدم وجود علاقة سببية بين M و V اي عرض النقد وسرعة التداول كما ان اي تغير في M سوف يقابله تغير عكسي في V بشكل يجعل من التغير في الجانب الايسر من المعادلة متكافئاً وبالتالي فان التغير في عرض النقد سوف ينعكس بشكل طردي مع المستوى العام للأسعار وذلك في ظل حالة التشغيل الكامل السائدة في الاقتصاد اي ان الزيادة في المستوى العام للأسعار سوف تكون متكافئة مع نسبة الزيادة في عرض النقد⁽⁴⁾.

وفي اطار تطور التحليل الكلاسيكي لدور النقود توصل الاقتصادي الكلاسيكي ارثر بيجو الى ابعاد جديدة فيما يخص دور النقود في النشاط الاقتصادي فقد ركزت نظرية فيشر على النقود في التداول اي حجم النقود في التداول فيما ركز بيجو على الارصدة النقدية المحتفظ بها وأثر التغير في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للارصدة النقدية المحتفظ بها (والتي عبر عنها K) التي يملكها الافراد والمشروعات المسماة بمعادلة كمبريدج⁽⁵⁾ والتي اكدت ان

قيمة النقود تتحدد من خلال التعادل بين عرض النقود والطلب عليها K مع الأخذ بنظر الاعتبار ان معادلة كمبردج اضافت وظيفة اخرى للنقود وهي مخزن للقيمة. اضافة الى وظيفتها الاساسية كوسيط في عملية التبادل التي ركزت عليها معادلة فيشر والتي اعتمدت فيه V كاساس في تحديد العلاقة بين طرفي المعادلة فيما ركزت معادلة كمبردج على المعامل K وهو معكوس V ويساوي $V/1$ لذلك توصلت معادلة كمبردج الى نتيجة مهمة وهي الفصل بين عرض النقود M والطلب عليها k اي ان السلطات النقدية اذا اتخذت قرارا بزيادة عرض النقد فيجب ان تضع بنظر الاعتبار المعامل K فزيادة عرض النقد دون ان يقابها زيادة في الطلب على النقود سوف تجعل الافراد يميلون الى تفضيل الموجودات غير النقدية خاصة السلعية او عقارات واوراق مالية اما في الحالة المعاكسة اي عندما يشعر الافراد ان الرصيد النقدي لديهم هو اقل مما يرغبون بالاحتفاظ به اي ان الطلب النقدي سوف يكون اكبر من المعروض النقدي عندها يتجه الافراد الى زيادة طلبهم على النقود وتقليص انفاقهم على السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار اي يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود لكن بمستوى اقل من الاسعار.

تجلت اهمية معادلة كمبردج في التمييز بين الرصيد النقدي الاسمي M_s والرصيد النقدي الحقيقي pM والذي يعبر عن مقدار السلع والخدمات الممكن شراؤها بالدخل النقدي وبقدر تعلق الامر بالسلطة النقدية فانها تستطيع التأثير من خلال سياستها النقدية في الرصيد النقدي الاسمي لكنها لا تستطيع تحديد الرصيد النقدي الحقيقي والذي يرتبط بالمستوى العام للأسعار الذي يخضع بدوره لتقلبات سلوك الافراد في المفاضلة بين الطلب على النقود او الطلب على السلع والخدمات وكما موضح سابقا.

مما سبق يمكن القول ان النظرية الكلاسيكية قد ركزت على عرض النقد وعلاقته بالمستوى العام للأسعار ودور السلطات النقدية في التحكم بعرض النقد بقصد تحقيق الاستقرار في الاسعار.

السياسة النقدية في ظل المدرسة الكينزية

اهتمت المدرسة الكينزية بتفسير دوافع الاحتفاظ بالنقود وقدمت لذلك ثلاثة دوافع للطلب على النقود وهي:

- 1- دافع المبادلة ويرتبط بمستوى الدخل وحجم المعاملات في الاقتصاد (وسيط في عملية التبادل).
- 2- دافع التحوط (مخزن للقيمة) ويرتبط طرديا مع مستوى الدخل وعكسيا مع المستوى العام للأسعار.
- 3- دافع المضاربة ويرتبط هذا الدافع بعلاقة طردية مع سعر الفائدة فكلما ارتفع سعر الفائدة زاد دافع الافراد للاحتفاظ برصيد نقدي لاغراض المضاربة لزيادة حيازتهم من السندات.

اما عرض النقد فقد رأى كينز انه عامل يتميز بالثبات والاستقرار نظرا لكونه مرتبطا بقرارات الحكومة (السلطة النقدية) اكثر من ارتباطه بتقلبات السوق وتغيراتها، اما الطلب على النقود فهو عامل متغير مرتبط بتقلبات السوق وهو يتأثر بسعر الفائدة (اعتبره كينز عاملا نقديا) بالاتجاه الذي يؤثر في مقدار الطلب الكلي الفعال اي ان الاتجاه الاساسي للسياسة النقدية هو تحفيز الطلب الكلي الفعال حسب كينز بالرغم من ذلك فهو لم يول اهمية كبيرة لدور السياسة النقدية تبعا لعوامل عديدة اهمها:

- 1- انخفاض فاعلية السياسة النقدية وقت الازمات خاصة الكساد وفشل هذه السياسة في دفع الافراد للتخلي عن النقود اوقات الازمات مهما انخفض سعر الفائدة.
- 2- جمود الاستثمار في الاستجابة لتغيرات سعر الفائدة معتبرا ان عامل التوقعات بالنسبة لرجال الاعمال هو الاكثر حسما في تحديد حجم ووجهة الاستثمار⁽⁶⁾.

تبعاً لتلك العوامل اعلاه فقد رأى اتباع المدرسة الكينزية ان المستوى العام للأسعار ليس المتغير الوحيد المؤثر في حجم الدخل وان هناك عامل حجم الناتج يضاف الى المتغير الاول في التأثير في مستوى الدخل لذلك رفض كينز ومؤيدوه الازدواجية الكلاسيكية في الفصل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

على الجانب الآخر نجد ان المدرسة الكينزية قد اعطت السياسة المالية (متمثلة بسياسة الانفاق والإيرادات الحكومية) الدور الأكبر والأكثر فاعلية في تحقيق حالة التوازن الاقتصادي ضمن حالة الاستخدام الكامل التي اعتبرها الكينزيون حالة واحدة ضمن عدة حالات للتوازن الاقتصادي (اعتبرها الكلاسيك الحالة الوحيدة التي يتحقق عندها التوازن الاقتصادي) وعدوها البديل الأمثل للسياسة النقدية، ركز كينز هنا على عمل المضاعفات في تحفيز الطلب الكلي مثل مضاعف الانفاق الحكومي (جانب النفقات) وكذلك عمل مضاعف الضرائب في تحقيق الاستقرار السعري والاقتصادي.

السياسة في ظل المدرسة النقدية:

مثلت المدرسة النقدية بارائها فيما يخص السياسات النقدية والمالية العودة الى جذور المدرسة الكمية التقليدية لذلك سميت بالنظرية الكمية الحديثة، اذ بدأ الكتاب الاقتصاديون يهتمون بالتفسير الكمي التقليدي (فيشر، كمبردج) في تفسير دور النقود الى ان ظهرت افكار البروفسور ميلتون فريدمان الأستاذ في جامعة شيكاغو اذ جرى إعادة الاعتبار للنظرية التقليدية اذ اتفق فريدمان مع آراء بيجو في ان النقود هي اصل من بين اصول عديدة (أسهم، سندات، عقارات، ثروة بشرية... الخ) يحتفظ بها الافراد نظراً للميزات التي تقدمها لحاملها⁽⁷⁾.

فيما يتعلق السياسة النقدية اكدت المدرسة النقدية على أهمية دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي الذي اعتبره السبب الاساس لحالة التضخم عند نمو المعروض النقدي بشكل أكبر من نمو الناتج الحقيقي واكدوا ان سياسة عجز الموازنة الناجم عن السياسات التدخلية للحكومة هي السبب الاساسي في نمو المعروض النقدي داعين الى الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي الى ادنى حد ممكن واكدوا على ان دور الحكومة يجب ان ينصب على تهيئة البيئة المناسبة لعمل النشاط الخاص عبر ازالة الاختلالات في الموازنة وسعر الصرف وميزان المدفوعات والناجمة عن التدخل الحكومي بشكل يزاحم دور النشاط الخاص (crowding out).

ويرى النقديون ان كمية النقود (عرض النقود) تتحدد بصورة مستقلة عن عوامل تحديد الطلب عليها اذ يرون ومن خلال دراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾ ان التغيرات النقدية قد سبقت على الدوام تقريباً التغيرات في حجم الناتج القومي وكذلك المستوى العام للأسعار اي ان كمية النقود هي العامل الحاسم في السياسة النقدية وضرورة ضبط هذه الكمية بما يتناسب مع نمو الناتج الحقيقي اما سعر الفائدة فقد رأى النقديون ان دوره ثانوي فيما يخص السياسة النقدية مقارنة بكمية النقود اي على السلطة النقدية اتباع قاعدة صارمة في احداث زيادة في عرض النقد وتجنب السياسات المرنة⁽⁹⁾ التي تكون اثرها السلبية أكثر من الايجابية كما اكدوا على عامل التباطؤات الزمنية (lags-time) عند وضع وتنفيذ وظهر اثر السياسات النقدية وضرورة اعطائها الوقت اللازم للسياسة النقدية لظهور اثرها باتجاه تحقيق الاهداف الموضوعية.

الجدل الكينزي والنقودي حول فاعلية السياستين النقدية والمالية:

يمكن الإشارة الى العديد من نقاط الاختلاف بين المدرستين الكينزية والنقدية فيما يخص الية الانتقال لاثار السياستين وفعاليتهما بالنسبة لكل مدرسة.

فبالنسبة لآلية انتقال التغيرات الى النشاط الاقتصادي يرى الكينزيون ان هناك قناتين رئيسيتين لانتقال اثار التغيرات النقدية الى النشاط الاقتصادي، وهاتان القناتان هما:

أ- سعر الفائدة: يرى الكينزيون ان هذا العامل يؤثر في الانفاق الاستثماري وبالتالي في حجم الانفاق الكلي باعتباره تكلفة الاقتراض وهو ثمن التخلي عن النقود (سعر النقود) فزيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة والتأثير ايجابا في الانفاق الخاص وزيادة وبالعكس في حالى انخفاض كمية النقود⁽¹⁰⁾.

ب- التكليف في المحفظة الاستثمارية: بالنسبة للمحفظة الاستثمارية اكد الكينزيون انها تتكون من (العملة، الودائع المصرفية، السندات الحكومية، السندات الخاصة، رأس المال) وهنا تجري المفاضلة بين هذه الموجودات وتفضيل الاحتفاظ بها من خلال معدل الفائدة المتوقع من كل منها، اذ يتم الاحتفاظ باكثرها تحقيقا للفائدة مع ما ينطوي ذلك من تأثيرات في مستوى النشاط الاقتصادي.

اما بالنسبة للمدرسة النقودية فهي قد اهتمت دور سعر الفائدة في نقل المتغيرات النقدية وان العلاقة مباشرة بين المعروض النقدي والمتغيرات الحقيقية واستندت المدرسة النقودية الى نتائج دراسات (ملتون فريدمان، وأنا شوارتز) وكذلك (ملتون فريدمان وميسلمان (Meiselman)) وقد عزت هذه الدراسات حالة الكساد التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي للفترة 1929 - 1933 فيما عرف بالكساد العظيم الى الانخفاض الحاد في عرض النقود خلال نفس الفترة⁽¹¹⁾ بسبب السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها المصارف المركزية وخاصة الاحتياطي الفيدرالي الامريكي اذ انخفض العرض النقدي في تلك الفترة بنسبة الى 35%.

اما فيما يخص تكوين المحفظة الاستثمارية وتكيفها فنجد ان مكونات هذه المحفظة لدى النقوديين هما اوسع من مثيلتها الكينزية اذ نجد ان المحفظة عند فريدمان تتكون من (الاسهم، السندات، الاستثمار البشري، السلع والخدمات، ادوات الخزينة) وهنا يتم تكيف المحفظة الاستثمارية من خلال المفاضلة بين عائد هذه الموجودات وسعر الفائدة (الذي هو ثمن النقود) فكلما ازداد هذا الفرق بين عائد الموجودات وسعر الفائدة قل دافع الافراد للاحتفاظ بالنقود وازداد ميلهم لاقتناء الموجودات الاخرى ومن خلالها يمتد اثر التغيرات النقدية الى المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

ج- فيما يخص المفاضلة بين السياستين النقدية والمالية حسب وجهتي النظر الكينزية والنقودية فيمكن الاشارة الى نموذج (سانت لويس) وهو دراسة اجراها كل من الاقتصاديين (اندرسون وجوردن)⁽¹²⁾ عام 1968م اذ اكدت هذه الدراسة على ان السياسة النقدية هي اسرع تأثيرا في الانفاق الكلي وعلى متغيرات النشاط الاقتصادي من السياسة المالية لذلك رفض النقوديون المعالجات الكينزية القائمة على اساس منحى فيليبس او السياسات الحكومية القائمة على اساي لتمويل التضخمى وهو يرون ان هذه السياسة المبنية على استحداث العجز في الموازنة العامة سوف تقوم بتصفية الاثر التوسعي للسياسة المالية التوسعية (المنشطة) من خلال التأثير السلبي في الانفاق الخاص.

د- اخيرا فان المعالجات النقودية بنيت على اساس ان ذلك الطلب على النقود هو دالة مستقرة من خلال استقرار العلاقة بين الدخل الجاري والدخل الدائم وبذلك يمكن التنبؤ بسرعة دوران النقود وذلك عند تحديد كمية النقد (المعروض النقدي) بما يتناسب مع المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد، اما النظرية الكينزية فهي ترى انه من الصعوبة تحديد سرعة دوران النقد وهي متذبذبة باختلاف دوافع الطلب على النقود، اما كمية النقود فهي متغير خارجي يتحدد حسب ما تراه السلطة النقدية ويأخذ النقوديون على الكينزيين اعتمادهم منحى فليبس⁽¹³⁾ (Philips curve) كأساس لتحليل العلاقة بين البطالة والتضخم وخاصة تفسير ظاهرة التضخم الركودي stagflation فهم يرون ان منحى فيليبس يمكن ان يكون اكثر مرونة كما ان معالجة كل من التضخم والركود تتم من خلال سياسة نقدية فاعلة ومنضبطة على

الامد الطويل حسبما يرى النقوديون مع عدم انكارهم اهمية دور السياسة المالية خاصة فيما يتعلق بخفض الضرائب كأحد اشكال التحفيز لجانب العرض.

السياسة النقدية والمالية وفق مدرسة التوقعات العقلانية:

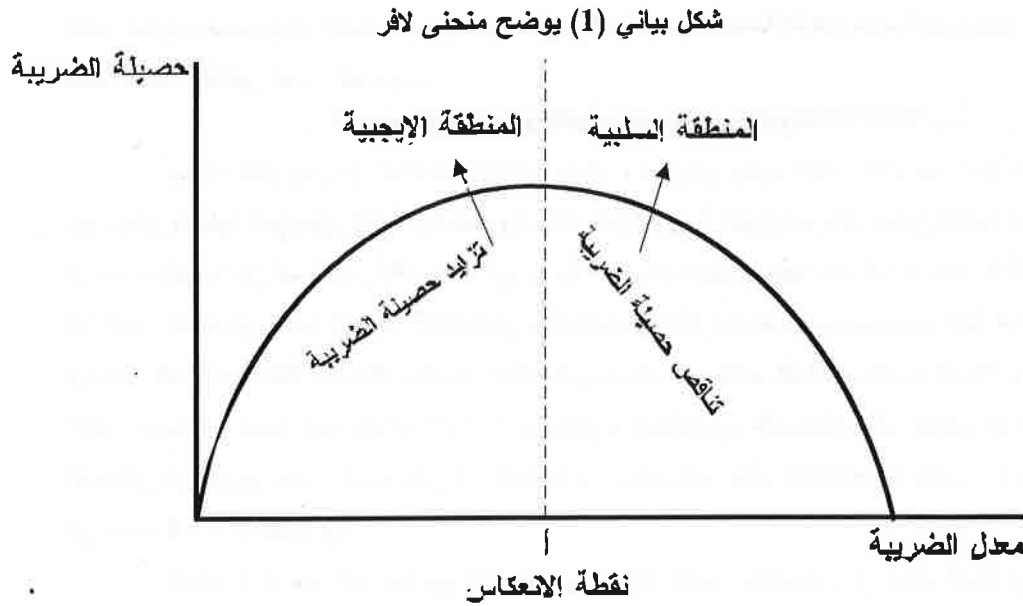
برزت افكار مدرسة التوقعات العقلانية بشكل واضح في خضم الجدل القائم بين المدرستين الكينزية والنقودية فيما يتعلق بفاعلية السياستين النقدية والمالية وقد بنت هذه المدرسة اهم ارائها وفق نماذج قياسية محددة⁽¹⁴⁾ وتتلخص اراءها وافكارها بان السياسات الاقتصادية المرسومة المثلى قد تتضمن خطأ عشوائيا لا يمكن التكهّن به وان التوقعات لها الدور الفاعل في تحديد السلوك الاستهلاكي والاستثماري للأفراد وهم يبنون ويحددون نمط هذا السلوك بناء على قراءاتهم للفرات السابقة والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي يضاف لها عامل التوقعات للفترة اللاحقة والاخيرة وعدوه العامل الأكثر حسما في تحديد نمط سلوك الافراد الاستهلاكي والاستثماري، فالمستهلك يتأثر بتوقعات النشاط الاقتصادي المستقبلي في توزيع دخله الاستهلاكي او الاستثماري ، والمستثمر يتأثر بتوقعاته فيما يخص حالة النشاط الاقتصادي في تحديد قراره الاستثماري.

اتسقت اراء هذه المدرسة مع الكلاسيك في مرونة الاجور والاسعار وان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سوف يعرقل في عمل الية الاجور والاسعار. وبالتالي يلغي هذا التدخل الآثار المطلوبة للسياستين النقدية والمالية، وقد اختلفت هذه المدرسة مع المدرسة الكينزية في درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والادوات الافضل استخدامها (نقدية ام مالية).

- مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

ظهرت افكار هذه المدرسة في بداية السبعينات من القرن الماضي ضمن مجموعة التيارات والمدارس التي تهاجم النظرية الكينزية بسبب سياساتها التدخلية من الدولة في النشاط الاقتصادي ونراجع المعالجات الكينزية عن مواجهة وحل المشاكل والازمات التي كانت تواجه النظام الرسمالي انذاك وخاصة في اميركا وبريطانيا ما ادى الى تبني زعامات تلك الدول ممثلة بريغان في اميركا وتاتشر في بريطانيا لآراء وتوجهات هذه المدرسة.

اتفق رواد هذه المدرسة مع المدرسة النقودية في تفسير التضخم وكونه ظاهرة اقتصادية بحتة الا انهم اختلفوا معهم في كيفية معالجة هذه الظاهرة فهم يرون ان السياسة المالية ممثلة بالضريبة قد تشكل عاملا فعالا في تحفيز العرض الكلي في الاقتصاد وهم يعتقدون انه الجانب المهم في تحفيز النشاط الاقتصادي مخالفين للنظرية الكينزية⁽¹⁵⁾ التي تعتقد ان الطلب الفعال هو العامل الحاسم لذلك وبنوا آراءهم على اساس ان السياسة الضريبية تقوم على اساس رفع معدلات الضرائب قد تقلل من حوافز الافراد على الادخار والاستثمار وتقلل معدلات الانتاج ما يعني هبوط في مستوى النشاط الاقتصادي وواضح الاقتصادي (ارثر لافر) هذه الحالة من خلال منحى لافر الذي يمثل العلاقة بين معدل الضرائب وحصيللة الضرائب اذ بين انخفاض حصيللة الضرائب بسبب انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بزيادة معدلات الضرائب اي انه بين العلاقة عكسية بين معدل الضريبة وحصيلتها بسبب انخفاض حوافز الادخار والاستثمار مع ارتفاع معدلات الضرائب وبالتالي انخفاض معدلات الانتاج والدخل وانخفاض حصيللة الضرائب.



(المصدر: مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، 199، ص 354).

اذ يوضح الشكل علاقة عكسية بين معدل الضريبة وحصيلتها بعد نقطة معينة هي نقطة الانعكاس (أ) فقبل هذه النقطة هناك علاقة طردية بين معدلات الضريبة وحصيلتها اما بعد هذه النقطة فنلاحظ انخفاض حصيلة الضرائب بزيادة معدلاتها هذه العلاقة تبين اهمية خفض معدلات الضرائب بالشكل الذي يحفز الادخار والاستثمار والانتاج كما يرى مؤيدو مدرسة جانب العرض.

المبحث الثاني:

الاثار المالي للسياسة النقدية.

ان الهدف الاساس للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على الاتجاهات التضخمية للسياسة النقدية ولذلك من خلال التأثير في كمية النقد وعرض الائتمان وانعكاسات تلك الاجراءات على سعر الفائدة وذلك من خلال ادوات وعمليات السياسة النقدية كعمليات سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وانعكاساتها في عرض النقد والذي يؤثر بدوره في سعر الفائدة الذي يشكل عامل تأثير مشترك بين السياستين النقدية والمالية من خلال تأثيره في الائتمان الممنوح وكذلك باعتباره احد عناصر التكلفة لسياسة ادارة الدين العام وتأثيره في متغيرات حقيقية كالاستهلاك والاستثمار.

وقد ابرزت معادلة تايلور Taylor's rule طبيعة العلاقة المتبادلة والمتداخلة بين السياستين النقدية والمالية من خلال قيد الموازنة الحكومية⁽¹⁶⁾ والذي يوضح ان التغير في مقدار عجز الموازنة العامة سوف يؤدي بالضرورة الى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعوائد او ما يعرف بالنقد عالية القوة high power money وذلك لاغراض تمويل العجز المالي كما توضح قاعدة تايلور ان اعتماد مزيد من الانضباط المالي financial discipline للحد من عجز الموازنة يمكن ان يؤدي الى تراجع القاعدة النقدية فاذا كانت الحكومة تستطيع الاعتماد على اسواقها الائتمانية للحصول على التمويل اللازم فهنا من غير الضروري اعتمادها على ربط العجز المالي بعملية توليد النقود لان العجز يمكن تمويله من خلال اصدار سندات حكومية يكون لسعر الفائدة دور اساسي في تحديد اهميتها كمصدر للتمويل في عمليات السوق المفتوحة وهو بنفس الوقت يتأثر بسوق هذه السندات اي انه يشكل عاملا مشترك بين ادوات السياسة النقدية وادوات السياسة المالية⁽¹⁷⁾.

اما في حالة اعتماد الحكومة على النقود المصرفية (نقود الودائع) لتوفير جزء من النفقات الحكومية لأنها لا تستطيع التعامل ببسر في الاسواق المالية بسبب هيكلية هذه الاسواق فان ذلك سوف يؤدي الى تقليص عرض النقد الامر الذي يؤدي الى التأثير ايجابيا في استقرار المستوى العام للأسعار.

وقد حول تايلور الربط بين السياستين النقدية والمالية وذلك من خلال دراسة التأثير المتبادل بين سعر الفائدة واتجاهات التضخم والنمو وذلك للتنبؤ بادوات ومديات السياسة النقدية وتأثيرها في السياسة المالية عبر سعر الفائدة اذ نعطي هذه المعادلة مؤشر للسياسة النقدية وتناسبها مع معدل النمو في الناتج المحلي⁽¹⁸⁾:

$$Ir = r + I + a(I_t - I^p) + B(y_t - y_t^p)$$

من المعادلة اعلاه نجد ان:

Ir = يعبر عن سعر الفائدة قصير الاجل كدالة لانحراف معدل التضخم عن المعدل المستهدف وكذلك انحراف الناتج المحلي الاجمالي عن الناتج الاحتمالي الممكن potential output.

r = هو سعر الفائدة الحقيقي التوازني

I_t = معدل التضخم الحالي

I^p = معدل التضخم المستهدف

a = معامل التعديل الذي يوضح مقدار تحرك سعر الفائدة الاسمي في حالة انحراف معدل التضخم الفعلي عن المعدل المستهدف.

Y = الناتج المحلي الحقيقي الفعلي

B = معامل التعديل في سعر الفائدة الاسمي عند ابتعاد الناتج المحلي الاجمالي الفعلي عن الناتج الاحتمالي.

هنا سوف يرتفع سعر الفائدة عندما يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي الفعلي الناتج المحتمل (الكامن). كذلك سوف يرتفع سعر الفائدة.

كما يمكن من خلال معادلة تايلور تحديد طبيعة الاستهداف للتضخم من السلطات النقدية هل هو استهداف تام مقيد strict inflation في هذه الحالة يكون $a, b =$ ما لا نهاية.

ام هو استهداف مرن وهي السياسة الاقرب للواقع flexible targeting اذ يكون هدف تحقيق الاستقرار في الاسعار وهو الهدف الرئيس الطويل الامد في السياسة النقدية اضافة الى تحقيقها الاستقرار في بعض المتغيرات الحقيقية كالناتج وسعر الصرف.

كما تشكل سياسة ادارة الدين لعام احدى اوجه التداخل في عمل السياستين النقدية والمالية اذ ان زيادة الاحتفاظ بالاوراق المالية الحكومية من قبل الافراد او المصارف يؤدي الى تحقق اثر الثروة wealth effect وبالتالي امكانية زيادة الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية، اما في حالة عدم قابلية الدين الحكومي للاستدانة فان ذلك يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود خاصة في حالة توقع حدوث تضخم هنا يبرز دور السياسة النقدية في تكييف توقعات الافراد من خلال معامل اسمي لمتغيرات حقيقية وهو سعر الصرف.

اثر السياسة النقدية في السياسة المالية:

ان تطبيق اجراءات السياسة النقدية التقييدية مثل نظام سعر الصرف الثابت rigid exchange الى الحد من العجز المالي الناجم عن تغيرات سعر الصرف وتأثيرها في الحساب الجاري وبالتالي عدم الاعتماد على ضريبة التضخم inflation tax لتمويل هذا العجز وبالتالي تحقيقها الانضباط المالي financial discipline.

وقد اشار الاقتصادي Dahan في عام 1988م لهذا الاثر للسياسة النقدية في السياسة المالية في معادلة توضح هذا الاثر في عجز الموازنة من خلال سعر الفائدة وهذه المعادلة هي⁽¹⁹⁾:

$$D = G - T(Y) + \frac{1}{P} \sum_{m=1}^M Im B_m^p + \sum_{x=1}^x \left(i_x + \frac{\Delta E}{E} \right) B_x^p e - \left(i_x + \frac{\Delta E}{E} \right) Ax^e$$

تشير D هنا الى عجز الموازنة بينما يشير P الى المستوى العام للأسعار بينما تشير G الى الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والنفقات التحويلية والاعانات، اما T فتشير الى الضرائب.

اما ادوات السياسة النقدية في هذه المعادلة وهي معدلات الفائدة فهي تنقسم الى:

Bm = مدفوعات الفائدة على الدين المحلي لدى القطاع الخاص.

Im = معدل الفائدة على السندات المحلية من النوع m

Bx = مدفوعات الفائدة على الدين الخارجي مقوم بالعملة الاجنبية Bx

Ix = معدل الفائدة على السندات الاجنبية من النوع x

E = سعر الصرف الاسمي

e = سعر الصرف الحقيقي

=? التغير في سعر الصرف الاسمي

Ax = احتياطات البنك المركزي

وهنا يمكن تحديد الاثر المالي للسياسة النقدية من خلال المشتقة التفاضلية بالنسبة لسعر الفائدة وكما يلي:

$$\frac{\partial D_{cc}}{\partial im} D = \frac{\partial G}{\partial im} - \frac{\partial T}{\partial im} \times \frac{\partial(Y)}{\partial im} + \left(\frac{1}{P} \right) \sum_{m=1}^M \frac{\partial im}{\partial im} B_m^p + \frac{\partial B_m^p}{\partial im} im - \frac{\partial P}{\partial im} \left[\frac{1}{P^2} \sum_{m=1}^M im B^p \right]$$

اذ تشير المشتقة $\frac{\partial D_{cc}}{\partial im}$ الى المشتقة التفاضلية لعجز الموازنة بالنسبة لسعر الفائدة والذي يتأثر مباشرة باجراءات السياسة النقدية المؤثرة في سعر الفائدة باعتباره تكلفة الدين العام والذي يتغير مع تغيرات سعر الفائدة الناجم عن اجراءات السياسة النقدية.

اما المشتقة $\frac{\partial G}{\partial im}$ فتشير الى تغير الانفاق الحكومي نسبة الى سعر الفائدة اذ تشير الى تأثير سعر الفائدة في الانفاق الحكومي وتعكس الاشارة السالبة لهذا المتغير طبيعة عمل الانفاق الحكومي تبعاً لتغيرات سعر الفائدة ففي حالة الركود الاقتصادي تعمل الحكومة لزيادة الانفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد بسبب كون الناتج الفعلي اقل من الناتج الاحتمالي كما تلجأ الى تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار وبالعكس في حالة الضغوط التضخمية تلجأ الحكومة الى سياسة نقدية تقييدية ومالية انكماشية تعتمد رفع سعر الفائدة وخفض لانفاق الحكومي او قد تلجأ الحكومة الى سياسة انتقائية تقوم على خفض الانفاق الحكومي وبنفس الوقت خفض سعر الفائدة لتعادل اثر السياسة المالية مع اثر السياسة النقدية وبنفس الوقت ضبط التضخم عن طريق السياسة المالية وفي هذه الحالة تكون اشارة المشتقة موجبة معبرة عن سير المتغيرين بذات الاتجاه.

اما البند الثالث $\frac{\partial T}{\partial im} \times \frac{\partial(Y)}{\partial im}$ فيشير الى تأثير الايرادات العامة خاصة الضريبية منها باجراءات السياسة النقدية التقييدية الناجمة عن رفع سعر الفائدة والذي يؤثر في معدل الناتج المحلي وانخفاض الدخل القومي Y وانخفاض العوائد الضريبية وهو ما يسهم في تفاقم عجز الموازنة العامة وارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا مرتبط بشكل او اخر بمدى مرونة العوائد الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي:

اما البند $\sum_{m=1}^M \frac{\partial im}{\partial im} \left(\frac{1}{p} \right)$ فهو يربط بين التضخم ممثلاً بالمستوى العام للأسعار وعلاقته باثر الدين العام من خلال تأثر الأخير بأسعار الفائدة قصيرة الامد على السندات المحلية والتي تمثل تكلفة الدين العام وان ارتفاع اسعار الفائدة سوف يقلل من مستويات التضخم ولكنه بنفس الوقت يزيد من تكلفة خدمة الدين العام (الفائدة على اقساط الدين على السندات) هنا من الضروري الموازنة بين معدلات التضخم المستهدفة Targeting Inflation واعباء تكاليف الدين العام بشكل لا يفاقم من عجز الموازنة العامة.

اما البند الخامس $\frac{\partial B_m^p}{\partial im} \left(\frac{1}{p} \right)$ فهو يشير الى ريع الاصدار النقدي seigniorage effect فان تخصيص معدل التوسع النقدي سوف يفاقم من عجز الموازنة بسبب الارتفاع سعر الفائدة الناجم عن سياسة نقدية تقييدية. اخيراً تربط المعادلة بين اثر الاسعار وسعر الفائدة والمعرض النقدي $\left[\frac{\partial P}{\partial im} \left[\frac{1}{p^2} \sum_{m=1}^M im B^p \right] \right]$ اذ يرتبط اثر الاسعار عكسياً مع سعر الفائدة وطردياً مع المعرض النقدي وبالتالي فان ارتفاع او انخفاض معدلات التضخم يعني تغيير (ارتفاع او انخفاض) القيمة الحقيقية للدين العام.

يتضح من البنود السابقة تأثر مؤشرات السياسة المالية بشكل عكسي مع سعر الفائدة كأحد ادوات ومؤشرات السياسة النقدية سواء بشكل مباشر او من خلال متغيرات كلية كالاستثمار والاستهلاك او عرض النقود كما ان سياسة استهداف التضخم كأحد اهداف السياسة النقدية سوف تؤثر في سياسة ادارة الدين العام عن طريق ضبط المعارض النقدي في حالة اتباع سياسة نقدية متشددة قد تكون قليلة الفاعلية في حال قيامها برفع سعر الفائدة الامر الذي يعني زيادة تكلفة الدين العام خاصة اذا رافقتها زيادة في الاتفاق الحكومي نحو المجالات التشغيلية او الاستهلاكية الامر الذي يجعل اثر السياستين متعارضاً في فقرات متعددة.

المبحث الثالث:

واقع السياستين النقدية والمالية في العراق

يمكن تحديد الفترة التي تلت 2003 كمرحلة تحول جذري في قانون واليات وأدوات عمل السياسة النقدية خاصة بعد صدور قانون 56 لسنة 2004 والذي اعطى البنك المركزي استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية والذي اعطى البنك المركزي حرية ومرونة نسبيتين في رسم وتحديد اهداف وملاح واليات السياسة النقدية اضافة الى زيادة امكانية تدخل البنك المركزي في تفعيل ادوات السياسة النقدية بسبب ضخامة الاحتياطات من العملات الاجنبية لديه الناجمة عن تدفق عوائد النفط من جديد بعد رفع العقوبات الدولية عن العراق والتي فرضت بعد اب 1990 م ويمكن تأشير اهم التحولات في دور السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي بالتطورات الآتية:-

- 1- الاستفادة من الفوائض النقدية لعوائد النفط كاحتياطات من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي في تفعيل دور السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بتعقيم السيولة المحلية* وتلبية متطلبات قطاع الاستيراد في العملات الصعبة والتي عرفت تنامياً كبيراً بعد 2005 وكذلك تلبية حاجة قطاع الدولة للعملة المحلية لتغطية نفقاتها المتزايدة والمتنوعة خاصة التشغيلية الاستهلاكية منها.
- 2- السيطرة على منافذ السيولة المحلية خاصة السوق الموازية⁽²⁰⁾ مثل اسواق المواد الغذائية وباقي الاسواق السلع الرئيسية الاخرى وذلك عن طريق مزادات البنك المركزي لبيع العملة الاجنبية خاصة الدولار.
- 3- بناء على الفقرة المذكورة انفا فقد سعى البنك المركزي الى تثبيت التوقعات التضخمية للجمهور عن طريق المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي عبر اعتماد مرتبة او درجة او اشارة لسعر الصرف في تحديد هدف

رئيسي للسياسة النقدية وهو السيطرة على معدلات التضخم الجامحة عن طريق مثبت اسمي هو سعر الصرف للدينار العراقي (21).

4- توسعت السياسة النقدية في استخدام ادواتها غير المباشرة مثل سعر اعادة الخصم ومزادات العملة الاجنبية والاحتياطي القانوني للسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والتي تعد السبب الرئيسي لتفاقم معدلات التضخم، وقد اتخذت السلطة النقدية سياسة نقدية متشددة للحد من معدلات التضخم والتي كانت تتراوح بين 30 - 35 % ما بين 2005 _ 2007 ، وقد نجحت السياسة النقدية في الحد من هذه المعدلات الى ما يقارب الى 3 % خلال 2008 _ 2010، وكذلك نجحت هذه السياسة في رفع سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار بما يقارب الى 20 % للمدة 2003 _ 2008.

5- سعت السياسة النقدية في العراق الى تحقيق التحرر المالي للجهاز المصرفي عبر فسخ المجال امامه لتحقيق معدلات الفائدة الموجبة الدائنة والمدينة والذي يعد ركنا اساسيا في الوساطة المالية نحو تحقيق الاستقرار المالي والنقدي عن طريق السيطرة على مناسيب السيولة خارج اطار الجهاز المصرفي وتعبئة المدخرات المحلية وذلك عبر استخدام وسائل السياسة النقدية غير المباشرة والتخلي عن اساليب التوجيه المباشرة لأن هذا الاجراء له تكلفته الاقتصادية والاجتماعية بسبب ان سياسات التحرر المالي قد ساهمت في نقل اثار الاسعار العالمية الى داخل الاقتصاد المحلي مولدة قوة جديدة معززة للضغوط التضخمية.

واقع السياسة المالية في العراق بعد 2003 ؟

- فيما يتعلق بالسياسة المالية وطبيعة دور الدولة بعد عام 2003 اي بعد التحول الجذري (المفترض) في ادارة الاقتصاد من الادارة المركزية الى اقتصاد قائم على آلية السوق الحر وزيادة النشاط الخاص فقد كانت في المتوقع تراجع دور الدولة في ادارة وقيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام وبالتالي تراجع حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفي الحياة العامة الا ان المفارقة التي حصلت هو زيادة وتوسع دور الدولة في مفاصل الحياة العامة وفي الاقتصاد على وجه الخصوص، ويرجع لبعض السبب في ذلك الى سيطرة الدولة على الموارد الاهم في موازنة العراق وهي الموارد النفطية والتي تشكل ما بين 90 _ 95 % من الإيرادات العامة والتي جعلت الدولة الطرف الرئيسي المؤثر في النشاط الاقتصادي اضافة الى ان النشاط الخاص فضل ان يكون دوره ثانويا وفي ظل الدور الاساسي للدولة الاعتبارات عديدة قد لا تكون اهمها حالة عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي في البلد الامر الذي انعكس على طبيعة دور الدولة المالي ممثلا بسياساتها المالية والتي تؤثر اهم ملامحها كالتالي:

1- ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بشكل غير مسبوق من خلال الموازنات المتتالية وصولا الى الموازنة عام 2013 هذه الموازنات شهدت ارتفاع غير مسبوق في الانفاق الحكومي* (23) بالرغم من ان النصوص الدستورية في ادارة الاقتصاد تنص على ضرورة تقلص تدخل الدولة في المفاصل الاقتصادية للبلد، هذا الارتفاع ربما تفسر بعض اسبابه بالاتي:

أ- الزيادة الكبيرة في معدلات التوظيف في العراق بسبب اقبال افراد المجتمع الكبير على التوظيف في اجهزة الدولة بسبب ارتفاع الاجور والرواتب وكذلك سعي مختلف اجهزة الدولة لتوظيف اعداد متزايدة لتعويض النقص الحاصل لديها نتيجة ظروف الحروب والهجرة وحالة عدم الاستقرار السياسي والامني وفق اعتبارات خارج معايير الكفاءة الاقتصادية وأقرب ما تكون لمعايير العدالة الاجتماعية.

- ب- تزايد نفقات اعادة اعمار ما دمرته لحروب المختلفة من بنى تحتية ومشاريع صناعية وزراعية وبنائات مختلفة وكذلك نتيجة للعمليات الامنية في الداخل والعمليات الارهابية.
- ج- التوسع الكبير في التعاقد على مشاريع جديدة سواء كانت ذات طبيعة خدمية او انتاجية مثل مشاريع الطرق والجسور والارصفة والمجاري ومشاريع المياه والكهرباء لمواجهة الحاجات المتزايدة من هذه الخدمات
- د- تبقى فقرة الدفاع والامن تشكل السبب الالهم في تزايد الانفاق الحكومي حيث شكلت هذه الفقرة ما نسبته 15-20% من نسبة الانفاق الحكومي وهذه النسبة تجد مبرراتها من طبيعة الوضع الامني في العراق وكذلك العدد الكبير لأفراد الجيش وقوى الامن الداخلي.
- 2- اذا كانت فقرة الانفاق الحكومي قد شهدت زيادات متتالية وغير مسبوقه فان حجم الإيرادات العامة مستثناة منها الإيرادات النفطية قد شهدت تراجعاً كبيراً من حجم الإيرادات العامة فالإيرادات الضريبية لم تشكل في احسن الاحوال نسبة 2-3% (24) من مجمل الإيرادات العامة الامر الذي اضعف دورها كاداة اقتصادية واجتماعية وكذلك ضعف الاداء الجهاز الضريبي.
- 3- تراجع اهمية الدين العام في العراق لاسباب عديدة منها ضعف ثقة الافراد بالاجهزة المالية المختلفة وكذلك ضعف تعاملهم مع هذه الاجهزة نتيجة لذلك والاعتماد على المورد والعصب الرئيس للإيرادات العامة وهي الإيرادات النفطية.
- 4- شكلت النفقات التشغيلية غير المنتجة النسبة الاكبر من مجموع النفقات العامة اذ تراوحت بين 60-70% (25) من مجموع النفقات العامة بينما تراوحت نسبة النفقات الاستثمارية 20-30% ورغم ان نسبة تنفيذ النفقات التشغيلية بلغت 100% فان نسبة تنفيذ النفقات الاستثمارية بلغت الى 30-40% وهو امر يكشف ضعف التخصيص والتنفيذ في الانفاق الاستثماري الحكومي وهو امر جرى الالتفات عليه بطريقة معينة وهو تدوير نسبة غير المنفذ من النفقات الاستثمارية للموازنة اللاحقة بشكل ضخم وبطريقة مضللة من نسبة النفقات الاستثمارية في الموازنة اللاحقة.
- 5- تبقى السمة الأبرز التي ميزت الانفاق العام والنشاط المالي الحكومي هو شيوع واتساع ظاهرة الفساد المالي والاداري التي يتضح ذلك من خلال بيانات الجهات الرقابية والتنفيذية نفسها تبقى الصعوبة في تحديد مقياس مادي محدد لهذه الظاهرة ومسبباتها وواقعتها وتأثيراتها الا ان ايسر مقياس لهذه الظاهرة هو في مقياس الفجوة بين التخصيصات ونسبة التنفيذ في مختلف مجالات وواجه الانفاق، ان ظاهرة الفساد هذه أضعفت من فاعلية وكفاءة وانتاجية النفقات العامة في تحقيق اهدافها بنفس الوقت ضخمت من ارقام هذه النفقات.

الاثر المتبادل بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة 2004-2013م:

انطلقت السياستان النقدية والمالية في اتجاهات مختلفة وذلك حسب اولويات كل منها والجهات الواضعة والمنفذة لها فالسياسة المالية وضعت اولوياتها في تحفيز واعادة البناء اقتصاد مدمر ومنهار بشكل كبير وكذلك اعادة انعاش مجتمع عانى من ظروف قهر وفقير ومعاناة رغم احتياطاته الهائلة من الثروات الطبيعية وغير الطبيعية ورغم كونه يزخر بكفاءات وخبرات عالية هذه الاولويات جعلت السياسة المالية تندفع في مجال الانفاق الحكومي بشكل واسع وبمعدلات متزايدة في ذات الوقت فان السياسة النقدية كانت تسعى لتحقيق ذات الهدف او اهداف السياسة المالية ولكن عبر معالجات مختلفة قائمة على اساس ضبط معدلات التضخم الجامح الذي كان يعاني منه الاقتصاد العراقي وذلك عبر ضبط المعروض النقدي والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وزيادة احتياطات البنك المركزي من

العملات الأجنبية لزيادة قدرة ومرونة السلطة النقدية في التأثير في السوق النقدي وفي النشاط الاقتصادي، عموماً برغم وحدة الأهداف الرئيسة لكلتا السياستين إلا أن غياب إطار التنسيق والتعاون بين واضعي السياستين جعل هناك العديد من مجالات التضاد والتباين بين عمل واثري السياستين (حتى لا نقول التضاد) ويمكن الإشارة إلى أهم ملامح غياب التنسيق بين السياستين في العواق بنقاط التالية:

1- أن السلطة النقدية قد خولت استقلالية تامة عن السلطة التنفيذية بموجب القانون 56 المشار إليه وهو ما تراه الحكومة عامل تقييد لها في توجيه قرارات وسياسات البنك المركزي أو عند حاجة الحكومة إلى الاقتراض أحياناً الأجر الذي رفضته السلطة النقدية مرات عدة متعلقة بأن الحكومة لديها ما يكفي من التخصيصات لإنجاز كافة أوجه الانفاق المقرره بموجب الموازنة العامة إضافة إلى أن احتياطات البنك من العملة الصعبة هي بالأساس لدعم سعر صرف الدينار العراقي وهو ما ينعكس إيجاباً في رفاهية المواطن العراقي. وهنا لجأت الحكومة إلى مصادر الائتمان الأكثر كلفة وهي سندات الدين العام المطروحة في الأسواق المالية على ضآلة أهميتها.

2- إن الانفاق الحكومي المتزايد والمتسارع بمعدلات عالية وكذلك الاستيراد غير المقيد من الخارج سواء من الحكومة أو القطاع الخاص قد زاد من أعباء السياسة النقدية وذلك بسبب قيام البنك المركزي بتعقيم التدفقات النقدية المحلية بالعملة الأجنبية عبر ضخ المزيد من العملة الأجنبية (الدولار) لمواجهة التدفقات النقدية بسبب عدم وجود مكافئ سلعي محلي لهذه التدفقات النقدية المتزايدة فالمكافئ هو ضخ مزيد من العملات الأجنبية بهدف المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي لضمان مستوى معاشي مستقر للفرد العراقي هذا الأمر أفقد السياسة النقدية الكثير من استقلاليتها وجعلها في الكثير من مفاصلها تابعة للسياسة المالية.

3- في سعت كلتا السياستين لتحفيز الاستثمار العامل الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد البيئة المناسبة للاستثمار الخاص لم تتجج أي من السياستين في تحفيز الاستثمار الخاص، فبالنسبة لسعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية المحددة للاستثمار فهو إن نجح في تعبئة المدخرات هو لم ينجح في تحفيز الاستثمار لاعتبارات عديدة يتضح ذلك من بيانات حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشقيه الاستهلاكي والاستثماري فهو لم يتجاوز إلى 5-10 % باحسن الأحوال للمدة 2004-2013 من حجم الائتمان الكلي الممنوح⁽²⁶⁾.

بنفس الوقت لم تتجج السياسة المالية في تحفيز الاستثمار الخاص الذي ظل يفضل لعب دوراً ثانوياً إن لم نقل طفيفاً في ظل الانفاق الحكومي والنشاط الحكومي بمختلف اتجاهاته لأسباب لا تخفى على الكثيرين والمتعلقة بالبيئة السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة إضافة إلى ضعف روح المبادرة والمخاطرة لدى القطاع الخاص العراقي وتفضيله للأنشطة الهامشية والمضاربة والربح السريع وإن يكون حلقة في سلسلة حلقات تدوير الفائض الرأسمالي من الداخل إلى الحواضن الخارجية⁽²⁷⁾.

4- بالرجوع إلى قاعدة تايلور التي ربطت بين متغيرات اقتصادية مختلفة تجمع أدوات السياستين النقدية والمالية فنجد أن نجاح الساسة النقدية عبر نمط متشدد لهذه السياسة في الحد من التضخم ومعدلاته وتقليل الفجوة بين اتجاهات التضخم المستهدف والفعلي⁽²⁸⁾، نجد أن هذه السياسة التي نجحت في الحفاظ على سعر صرف الدينار العراقي وإن كان عن طريق استنزاف احتياطي البنك من العملة الأجنبية خاصة (الدولار) عبر مزايدات العملة، إلا أن هذه السياسة المتشددة قد واجهت انتقادات حادة من واضعي السياسة المالية بحجة أن هكذا سياسة متشددة من شأنها عرقلة البات تحفيز الاستثمار في بلد هو أحوج ما يكون إليها متناسين أن الانفاق الحكومي المتزايد من شأنه أن يشكل عامل إزاحة (crowding out) للقطاع الخاص خاصة في الجانب الاستثماري.

اما فيما يخص فجوة الناتج الاحتمالي والفعلي فنجد هنا انه باستثناء القطاع النفطي الذي حقق معدلات نمو مرتفعة لأسباب خارجية اكثر منها داخلية نجد باستثناء هذا القطاع فان كافة القطاعات الاخرى المكونة للناتج المحلي الاجمالي لم تحقق معدلات نمو حقيقية بل ان كثير منها حققت معدلات نمو سالبة والبعض منها حققت معدلات نمو منخفضة وانخفضت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالفترة التي سبقت 2003 وربما يرجع البعض ذلك الى عودة القطاع النفطي الى دوره في تكوين الجزء الاكبر من الناتج مع عدم اغفال حقيقة مهمة تتعلق بذلك هو الاتكال على موارد هذا القطاع من بقية القطاعات الاخرى في العراق.

الاستنتاجات:

- 1- ان السياستين النقدية والمالية رغم الاختلاف النظري بينهما في الاولويات والادوات الا ان ذلك لا يمنع من وضع اطار تشريعي او مؤسسي للتنسيق بينهما بشكل لا يجعل اثارهما متعارضة او غير متسقة.
- 2- الاثر التعويضي في كل من السياستين يمكن ان يحقق الانسجام والتناسق مع الاثر الذي تحدثه السياسة الاخرى بدرجة او باخرى حسب طبيعة الاثر فالسياسة النقدية المتشددة يمكن معادلة تأثيرها بسياسة مالية توسعية بدرجة معينة وبالعكس مع التأكيد على اولوية الاهداف الرئيسة ثم الاهداف الوسطية والاهداف التشغيلية.
- 3- ان طبيعة الظرف الاقتصادي لكل بلد يفرض اولوياته السياسية المعتمدة فبالنسبة لبلد العراق يلاحظ ان السياسة النقدية قد اسهمت في احداث تحسن ملحوظ في كبح التضخم وتحسين سعر صرف الدينار العراقي في حين لم يكن للسياسة المالية دور واضح في تحقيقها الاهداف الموضوعية في حين نجد ان الازمة المالية لعام 2008 في البلدان الاوربية واميركا قد اثبتت دور واهمية السياسة المالية في حين عجزت السياسة النقدية عن وقف التداعي في تلك الاقتصاديات.
- 4- ان السياستين المالية والنقدية تعملان بشكل منفصل في العراق بشكل يصل الى حد التنافر والتضاد احيانا بالرغم من ان السياسة النقدية أصبحت ضعيفة الفاعلية وتابعة للسياسة المالية في ظل تنامي عجز الموازنة الذي يتم تمويله بمصادر تضخمية عن طريق الاصدار النقدي من البنك المركزي بشكل جعل من السياسة النقدية تابعة فعلا لسياسة مالية غير مقيدة بما انعكس سلبا في اهداف السياستين.

التوصيات:

- 1- حسب البحث من الافضل وضع اطار تشريعي للتنسيق بين السلطتين المالية والنقدية مع مراعاة اهمية استقلالية السلطة النقدية ولكن في اطار تعاون مع السياسة المالية.
- 2- في الاطار الفني هناك العديد من النماذج التي يمكن اعتمادها للتنسيق بين السياستين ومن هذه النماذج
أ- نموذج (walsh) الذي يرى أن العلاقة بين البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية وبين الحكومة المسؤولة عن السياسة المالية هي علاقة وكالة؛ إذ يعرض الموكل (الحكومة) على الوكيل (البنك المركزي) عقد وكالة ويكون عائد الوكيل حسب درجة التزامه بالعقد وتنفيذه ويرى أن مثل هذا العقد يساهم في الحد من الميول التضخمية للسياسة النقدية المرنة كما يزيد من قدرتها على مواجهة صدمات جانب العرض الكلي.
ب- نموذج (Mishkin) فهو يرى ضرورة فرض قيود على ربط السياسة النقدية بالعجز المالي للحكومة بما يحد من هيمنة السياسة المالية ويساهم في استمرار قدرة السلطات النقدية في السيطرة على معدلات التضخم. أما الاقتصادي (Wood Ford) فهو يرى في دراسة له سنة (2001) أهمية وضع قاعدة ملائمة وواضحة ومستقرة للسياسة النقدية وكذلك للسياسة المالية، وهو يقترح تضمين قاعدة تايلر (التي يستند إليها في تقييم السياسة النقدية) حجم العجز المالي المستهدف في الموازنة الحكومية وهي بذلك تربط بشكل أكثر وضوحاً بين السياستين النقدية والمالية.
ج- نموذج (نوردهاوس) الذي يشير إلى التنافس بين السياستين النقدية والمالية بصيغة مباراة، ويرى أن التنسيق بين السياستين يمكن أن يتحقق لكن مع تمتع السياسة المالية بميزة تحديد أهداف كلتا السياستين.
- 3- هناك اهمية كبيرة لتطوير سوق الاوراق المالية لإيجاد مصادر اخرى لتمويل عجز الموازنة غير التضخمية بدل الاصدار النقدي وهذا يعتمد على تعاون السلطتين النقدية والمالية في تحقيق هذا الهدف.

مصادر البحث

- (1) د. شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص57.
- (2) د. أكرم مراد، د. مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، 2005، ص 114.
- (3) د. عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، 2004، ص 235.
- (4) د. عوض الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، 1989، ص403.
- (5) د. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، القاهرة، 2005، ص189.
- (6) د. أكرم مراد، د. مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مصدر سابق، ص 105.
- (7) ساملسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان، بالتعاون مع شركة ماكروهل، ط1، 2006، ص736.
- (8) ساملسون، نوردهاوس، علم الاقتصاد، مصدر سابق، ص737.
- (9) د. رجب حسين، السياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر، عمان، 2010، ص54.
- (10) ادوين مانسفيلد، ونريمان بيهرافيتش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأردني، 1988، ص361.
- (11) د. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، ط3، الدوحة، 2002، ص229.
- (12) Anderson. L- and Jordan. 1968. Monetary and fiscal actions, a test of the Relative Importance in Economic Stabilization. Federal Reserve Bank of st.louis Review, 50 p 21.
- (13) Irving. Fiesher, discovered the Philips curve. Astatical Relation between unemployment and price changes. Journal of political Economy, university of Chicago, 1973, p 469.
- (14) Tomas Sargent and Neil Wallace "Some Unpleasant Monetarist Arithmetic" Federal Reserve Bank of Minneapolis, Quarterly Review, Vol.5, 1981, p 17.
- (15) د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، جامعة الكويت، 1994، ص773.
- ((16)) John. B. Taylor, "Monetary Policy Implications of Greater Fiscal Discipline in Budget Deficit and Debt Issue and options" Federal Reserve Bank of Kansas city. 1995, p 153.
- (17) تقرير صندوق النقد الدولي، لمحة عن الاقتصاد العالمي، الحد من التضخم في الأسواق الهامشية وإمكانية إدامته، الفصل السادس، مايس 2001، ص130.
- (18) Taylor. John. B. "Discretion versus policy Rules in Practice" Camegie Roshester Conference Series on Public policy, 1993, p 202.
- (19) مومي داهان (Momi Dahan)، الآثار المالية للسياسة النقدية، منشورات صندوق النقد الدولي، أوراق عمل، رقم 66، مايس، 1998، ص9.
- تقييم العملة المحلية يعني مقابلة تيار العملة المحلية بتيار مكافئ من السلع والخدمات، أو بتيار من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات الاستيراد في حالة عجز الجهاز الانتاجي المحلي عن تلبية الطلب الكلي.
- (20) د. مظهر محمد صالح، تراكم رأس المال المالي (السالب) وايدولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي، مايس 2012، ص3.
- (21) د. مظهر محمد صالح، تراكم رأس المال المالي (السالب) وايدولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية، مصدر سابق، ص4.
- (22) د. مظهر محمد صالح، تراكم رأس المال المالي (السالب) وايدولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية، مصدر سابق، ص21.
- على سبيل المثال فإن فقرة الأجور والرواتب قد شهدت زيادات كبيرة بلغت أكثر من عشرة أضعاف في مجالات معينة معززة بعامل الاندفاع نحو تحقيق الرفاهية الاجتماعية حتى وإن كانت على حساب الكفاءة الاقتصادية، ومعززة كذلك بعوامل التضخم.
- (23) فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسة الاقتصادية في العراق، منشورات (MPRA)، 15 آذار، 2010، ص19.
- (24) د. مظهر محمد صالح، تراكم رأس المال المالي (السالب) وايدولوجيا الصراع في محاور السياسة الاقتصادية العراقية، مصدر سابق، ص5.
- (25) فلاح خلف الربيعي، تحليل التغيرات في توجهات السياسة الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص20.
- (26) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2011، البيانات الاحصائية.

- (27) د. مظهر محمد صالح، ثورة العراق المالية بين نمط الاستهلاك الراهن وللتصدع في الحواضن الاقتصادية الإقليمية، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، نيسان، 2012، ص2.
- (28) للمزيد، د. احمد ابراهيم العلي، التضخم بين متغيرات الاقتصاد الحقيقي والتحليل النقدي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد، الثامن والثمانون، 1911، ص4.